خلال مناقشتها الحساب الختامي لها بحضور الوزيرة الفارس

«الميزانيات» تطالب «السكنية» بتوفير بدائل لمواجهة الالتزامات المالية المستقبلية

■ عبدالصمد: تقديرات مصروفات السنة الجديدة بلغت 578 مليون دينار بزيادة 64 % عن سابقتها

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية أمس

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها أمس مشروع ميزانية المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنة المالية الجديدة 2021/2020 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2019/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وأوضح رئيس اللجنة النائب عبدان عبد الصمد أنه تبين، بعد الاجتماع الذي عقد بحضور وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د. رنا الفارس، أن تقديرات المصروفات للسنة المالية الجديدة 2021/2020 بلغت نحو 578 مليون دينار بزيادة 64% عن المقدر لها في السنة المالية السابقة.

وأشار في بيان صحفي إلى أن الصرف الفعلي وفق آخر حساب ختامي وصل إلى حوالي 345 مليون دينار، كما بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة 8.4 ملايين دينار في حين قدر لها في الميزانية الجديدة 6.6 ملايين دينار وبزيادة نسبتها 14% عن تقديرات السنة المالية السابقة.

وأضاف أن اللجنة ناقشت توجه المؤسسة العامة للرعاية السكنية لطلب تمديد مدة إعفائها من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية الصادرة لها وفق القانون 14 لسنة 2016 ومساهمة ذلك في تسريع وتيرة العمل لدى المؤسسة وإنجازها مشاريعها الإسكانية.

وأوضح أن سرعة إنجاز تلك المشاريع يساهم في انخفاض كلفة بدل الإيجار والتي لوحظ تزايدها سنويًا حتى بلغت 218 مليون دينار في السنة المالية الأخيرة 2018/2019 رغم انخفاض عدد الطلبات الإسكانية في نفس السنة بحوالي 11 ألف طلب إسكاني عن السنة المالية السابقة وفقًا لإعادة تصنيف بعضها وتحديثها بالنسبة لمستحقي الطلبات واستيفائهم لها.

وقال إن اللجنة أكدت ضرورة بذل الحكومة مزيدًا من الجهد في التنسيق ما بين الجهات الحكومية وذلك لما تعانيه منه من بيروقراطية في العمل تعرقل بعض الجهات في أداء مشاريعها التنموية ومنها المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وبين أن (السكنية) لا تزال تواجه بعض العوائق أمام تنفيذها مشروع جنوب سعد العبد الله بسبب بطء إجراءات جهات أخرى مثل بلدية الكويت والهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية ووزارة الكهرباء والماء في إزالتها بعض العوائق من مواقع المشروع.

وأشار عبد الصمد إلى أن الوزيرة أفادت في الاجتماع بأن الموضوع قيد البحث في مجلس الوزراء.

ولفت إلى أن اللجنة أكدت أهمية أن تكون هناك دراسة متأنية من قبل المؤسسة في طرحها المشاريع وذلك لتفادي كثرة الأوامر التغييرية وتحميل المال العام تكاليف إضافية.

وأفاد أن اللجنة ناقشت استراتيجية المؤسسة في إيجاد مصادر وبدائل تمويلية لاستدامة تمويل مشاريعها الإسكانية حيث أكدت اللجنة ضرورة توفير تلك البدائل وتعزيز مواردها المالية في ظل تناقص رأس مال المؤسسة والبالغ 1.6 مليار دينار.

وقال إن اللجنة سوف تقوم بتكليف ديوان المحاسبة إجراء دراسة مستقلة للبحث في هذا الأمر.

وبحثت اللجنة إجراءات المؤسسة في الأمن والسلامة في مواقع مشاريعها خاصة بعد ما حدث مؤخرًا في مدينة المطلاع السكنية من انهيار للموقع والذي أدى إلى بعض الوفيات جراء هذا الحادث.

وأوضح أن الوزيرة قالت في الاجتماع إن لجنة التحقيق المحايدة والمشكلة من قبل المختصين في كل من جامعة الكويت وبلدية الكويت وخبراء وزارة العدل قد أصدرت تقريرها خلال 5 أيام عمل بالمسؤولية المباشرة لمقاول المشروع والمسؤولية غير المباشرة لكل من المكتب الاستشاري والمؤسسة العامة للرعاية السكنية وتم تكليف المدير العام للمؤسسة إجراء التحقيقات الإدارية في هذا الجانب. كما أكدت الوزيرة اتباع إجراءات الأمن والسلامة في مواقع مشاريعها كافة وأصدرت كتيبًا بذلك كما أفادت بمضي المؤسسة للاستفادة من تجربة إنشاء مدينة صباح السالم الجامعية في إجراءات السلامة وذلك بالتعاون مع القطاع النفطي من المختصين بهذا الشأن.

■ ضرورة بذل الحكومة مزيدًا من الجهد في التنسيق ما بين الجهات لتخفيف وطأة البيروقراطية

استعرضت التعديلات المقدمة من النواب على «التأمينات»

«المالية»: مرونة حكومية بشأن تخفيض فوائد قروض المتقاعدين إلى ما دون 25 %

جانب من اجتماع «المالية» البرلمانية

استعرضت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية التعديلات المقدمة من النواب على التقرير (2) التكميلي للتقرير رقم (24) بشأن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976م والذي أقره المجلس بالمداولة الأولى بتاريخ 18/02/2020م.

كما ناقشت التقرير رقم (23) بشأن الاقتراحين بقانونين بتعديل المادة (112 مكررًا) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976م.

وأوضحت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن اللجنة ناقشت التعديلات في اجتماع فرعي دون التصويت عليها لعدم اكتمال النصاب نظرًا لوجود عدد من الأعضاء خارج الكويت.

وأشارت الهاشم إلى أن اللجنة ستعقد اجتماعها يوم الأحد المقبل حال تم عقد جلسة يوم الثلاثاء وإذا لم تكن هناك جلسة فإن اجتماع اللجنة سيكون يوم الأربعاء المقبل.

وكشفت الهاشم عن وجود مرونة حكومية فيما يخص تخفيض فائدة قروض المتقاعدين من مؤسسة التأمينات الاجتماعية إلى ما دون 25%.

وبينت أن التعديلات التي قدمتها الحكومة اليوم على التقرير رقم 24 الخاص بالاستبدال والفوائد العالية ووضع سقف له هي تعديلات على الصياغة اللغوية، مؤكدة أنه كان هناك اتفاق نيابي حكومي بهذا الشأن.

وأكدت أن اللجنة وجدت مرونة حكومية للاستماع لما يخص تخفيض الفائدة من 25% إلى 10 %، مضيفة أنه وفقًا للجدول الذي قدمته الحكومة لنسب الفوائد الحالية (25%) تصل الكلفة إلى 94 مليون دينار.

وأضافت أنه في حال خفض النسبة إلى ما بين 15 و 17% فإن التكلفة ستصل إلى 123 مليون دينار تتحملها الخزانة العامة، مشيرة إلى أن هذه التكلفة حال اقتراض طلب كل المتقاعدين الحاليين القرض في 01/04/2020 صرف المعاش المتقدم.

وأكدت أن عدد المتقاعدين الذين طلبوا القرض وصل إلى 50 ألفا من أصل 140 ألفا، مؤكدة أنه في حال انخفضت النسبة فإن العدد سيرتفع.

ولفتت الهاشم إلى أن وزير المالية براك الشيتان الذي حضر اجتماع اليوم أبلغ اللجنة بضرورة دراسة الموضوع، معتبرة أن ربط هذا الموضوع بالرهن العقاري سيقوم بتجزئة معاش المتقاعد.

وطالبت الهاشم في هذا الصدد الحكومة بالتعامل الحذر مع مشروع قانون بشأن الرهن العقاري الذي من الممكن أن يقود الناس إلى السجن، مؤكدة أن لديها تحفظا على هذا الموضوع فيما يخص تحميل المواطن أعباء إضافية.

وثمنت الهاشم ما تقدمه الدولة من خدمات وتعاونها مع المجلس في الكثير من القوانين لأجل الصالح العام.

الطبطبائي يستفسر عن سبب تعطيل مرسوم إنشاء أكاديمية الكويت للفنون

عمر الطبطبائي

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. سعود الحربي، بشأن تعطل مرسوم إنشاء أكاديمية الكويت للفنون، طالبا إفادته بما يلي:

-1 ما سبب تعطيل المرسوم رقم (391) لسنة 2010 في شأن إنشاء أكاديمية الكويت للفنون بعد أن ادرج ضمن خطط الكويت للتنمية والتطوير وبعد موافقة مجلس الوزراء لميزانية تقارب خمسة وستين مليون دينار وطرحت للمناقصة لمرات عدة؟

-2 لماذا عين أحد الوكلاء المساعدين بمسمى نائب مدير عام لأكاديمية الكويت للفنون، وبعض الإداريين والقانونيين بمسميات خاصة في الهيكل التنظيمية والأكاديمية لم تفعل حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

-3 شكلت خمس لجان من مجلس الأمناء لوضع النظم واللوائح التي تتناسب مع كيان الصرح الأكاديمي خلال الأعوام (2012 - 2016) وفيما بعد شكلت لجنة اختيار مدير الأكاديمية في تاريخ 2017/5/21 برئاسة د. رشيد الحمد وعضوية كل من د. مرزوق الغنيم ود. عبدالله الوتيد ود. فيصل الكندري من قبل الوزير السابق د. محمد الفارس، فما التقرير النهائي لهذه اللجان؟ ولماذا لم تفعل قراراتها حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

-4 لماذا عطل الوزير السابق الهيكل التنظيمي للأكاديمية بعد موافقة كل من إدارة الفتوى والتشريع وديوان الخدمة المدنية؟

-5 من أعضاء مجلس المعهد العالي للفنون المسرحية للعام الدراسي -2018 2019 والعام الدراسي 2019 - 2020؟

-6 هل عقدت اجتماعات دورية لمجلس القسم العلمي للعام الدراسي 2018 - 2019 والعام الدراسي 2019 - 2020 إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من محاضر هذه الاجتماعات لجميع أقسام المعهد.

-7 التسلسل الوظيفي لكل من (عميد المعهد، ووكيل المعهد، ورؤساء الأقسام العلمية للمعهد).

-8 ما سبب عدم تعديل وضع أعضاء هيئة التدريس بعد ابتعاثهم من ديوان الخدمة المدنية إلى ترشيحهم من المعهد العالي للفنون المسرحية؟

-9 لماذا لم يعدل وضع أعضاء هيئة التدريس غير المبتعثين حاملي درجة الماجستير والدكتوراة أسوة بقبلهم الذين تنطبق عليهم شروط قرار إدارة الفتوى والتشريع لمجلس الوزراء رقم (84) لسنة 2014 المؤرخ في 2014/9/28، المعتمد من المستشار صلاح حسين السعد - رئيس إدارة الفتوى والتشريع في تاريخ 2017/11/26؟

-10 ما أسباب عدم اعتماد الوزير السابق (د. بدر العيسى) أسماء المقبولين لشغل وظيفة معيدي بعثة، ومدرسين مساعدين لقسم التمثيل والإخراج وقسم الديكتور المسرحي وقسم التلفزيو بعد رفعها من لجنة الاختبار والقبول، وبعد نشر وزارة التعليم العالي الإعلان في الصحف اليومية للعام الدراسي 2014 - 2015؟

-11 كيف استحدثت لائحة لقسم التلفزيون للعام الدراسي (2019 2020-) من دون عرضها على مجلس القسم العلمي حسبما تنص عليه المادة (11) من لائحة المعهد لعام 1981؟

-12 هل تسمح لائحة المعهد العالي للفنون المسرحية بإسناد مادة تخصصية في قسم التلفزيون - سنة أولى - إلى موظف إداري في المعهد؟

-13 ما سبب عدم تشكيل لجنة علمية أكاديمية متخصصة في المناهج الدراسية لتوصيف المواد والمحتوى الأكاديمي لكل مادة في السنوات الأربع، ودراسة مدى احتياج سوق العمل لمخرجات القسم؟ وهل للعميد صلاحية اعتماد مناهج دراسية من دون الرجوع لمجلس القسم العلمي؟

-14 كيف عين رؤساء أقسام علمية لا تنطبق عليهم شروط المادة (12) من لائحة المعهد لعام 1981 وبعض منهم لديه إنذارات سابقة؟

-15 ما الإجراءات القانونية التي من خلالها فتح (كافيه) داخل أسوار المعهد العالي للفنون المسرحية؟

-16 كشف بأسماء الطلبة المقبولين للعام الدراسي 2019 - 2020 (الخليجيين والوافدين وغير محددي الجنسية)، وهل تنطبق عليهم الشروط واللوائح الخاصة بالتسجيل والقبول والتبادل الثقافي والمنح الدراسية؟ وهل عرضت هذه الأسماء على وزارة التعليم العالي للموافقة؟

-17 هل قبل طلبة تجاوزت أعمارهم (24) عاما وطلبة موظفون من دون موافقة جهة العمل؟

العدساني لوزيرة الأشغال: ما نتائج لجنة التحقيق في الانهيار الرملي بمشروع المطلاع

رياض العدساني

وجه النائب رياض العدساني سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د. رنا الفارس، عن نتائج التحقيق النهائية للجنة التحقيق الوزارية في الانهيار الرملي بمشروع المطلاع الإسكاني.

ونص السؤال على ما يلي:

بناء على التصريح الذي أدلت به وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان د. رنا الفارس لوسائل الإعلام في تاريخ 22 فبراير 2020 حول نتائج لجنة التحقيق الوزارية في الكارثة التي وقعت في مشروع المطلاع الإسكاني،

وفي ضوء مسؤوليات المؤسسة العامة للرعاية السكنية وجميع الجهات الحكومية عن جميع المشاريع الواقعة تحت إشرافهم، ومن منطلق الدور الحكومي الرقابي على هذه المشاريع ومقاوليها ووجود تطبيق القانون والحزم بالإجراءات في ملابسات الانهيار الرملي بالمطلاع وانحشار عمالة وافدة ما أدى إلى وفاة عدد منهم، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1 نتائج التحقيق النهائية للجنة التحقيق الوزارية في الانهيار الرملي بمشروع المطلاع الإسكاني.

-2 الجهات التي شاركت في التحقيق.

-3 الإجراءات الاحترازية والعقوبات التي تمت.

-4 أشارت الوزيرة في التصريح ذاته إلى أن العمل في المشروع مستمر بمتابعة حثيثة من قبل المعنيين بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية وبإشراف شخصي منها ومن أعلى المستويات لما تحظى به المشاريع الإسكانية من اهتمام، فما دور المسؤولين قبل وحين حدوث الكارثة؟ وما الإجراءات التي اتخذت بحقهم وكل الجهات ذات الصلة؟

الدقباسي يسأل عن إجمالي عدد المتقاعدين المسجلين في «التأمينات الاجتماعية»

علي الدقباسي

وجه النائب علي الدقباسي سؤالا إلى وزير المالية براك الشيتان بشأن مؤسسة التأمينات الاجتماعية، طالبا إفادته بما يلي:

-1 كشف باسماء أعضاء مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

-2 كم يبلغ عدد اجتماعات مجلس إدارة المؤسسة خلال الفترة منذ بداية عام 2019 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وهل صدرت قرارات من مجلس الإدارة في تلك الفترة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بها.

-3 إجمالي عدد المتقاعدين المسجلين في المؤسسة.

-4 إجمالي عدد الأسر ممن يتقاضون رواتب تقاعدية بعد وفاة رب الأسرة المسجل في المؤسسة.

-5 ما الميزات التي تقدمها المؤسسة للمتقاعدين غير دورها في منح الرواتب التقاعدية لمستحقيها؟ وهل وضعت المؤسسة آلية للتواصل مع المتقاعدين؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بها.

-6 هل توجد دراسات أجرتها المؤسسة لحالة المتقاعد المعيشية لوضع حلول لها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بها.

-7 القضايا المرفوعة من أو ضد المؤسسة مع إفادتي بما تم بشأنها.

-8 صورة ضوئية من القضايا التي حكم بها ضد المؤسسة أو القضايا التي كسبتها المؤسسة خلال العامين الماضيين -إن وجدت-.